الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الستون

اللجنة الأولى

الجلسة **٩**

الثلاثاء، ١١ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٥، الساعة ١٥/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد تشوي يونغ – جن ..... (جمهورية كوريا)

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/٠٥.

البنود ٨٥ إلى ١٠٠ من جدول الأعمال (تابع)

مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود وعرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها

الرئيس (تكلم بالانكليزية): وفقا لبرنامج العمل والجدول الزمني، ستواصل اللجنة اليوم الأعمال المحددة للمرحلة الثانية من أعمالها – إجراء مناقشة مواضيعية بشأن مواضيع البنود، وكذلك عرض جميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود جدول الأعمال المتعلقة بتزع السلاح والأمن الدولي، والنظر فيها.

مرة أخرى، لن تعد قائمة رسمية بأسماء المتكلمين في هذه المرحلة من عملنا. ولذلك، يرجى إبلاغ الأمانة برغبتكم في الحديث قبل الاجتماع المعني، أو طلب الكلمة مباشرة في القاعة.

وقبل أن نواصل عملنا في المناقشة المواضيعية بشأن موضوع الأسلحة النووية، أود أن أعطي الكلمة للسيد تيبور توث، الأمين التنفيذي للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، الذي وجهت له الدعوة رسميا ليكون ضيفنا المتكلم اليوم.

السيد توث (تكلم بالانكليزية): بصفتي الأمين التنفيذي الجديد للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، يشرفني جدا أن أخاطب اللجنة الأولى. إن المواضيع التي ستناقش على مدى الأسابيع القليلة القادمة هي مواضيع أساسية بالنسبة لمستقبل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وللجنة التحضيرية. وآمل أن يدعم تقريري الموجز النتيجة الإيجابية لمداولاتكم الهامة.

عندما اعتمدت الجمعية العامة هذه المعاهدة في ١٠ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦، كنا ندرك أن نجاحها يتوقف على عاملين حاسمين، هما: عالميتها وإمكانية التحقق منها. ومنذ ذلك الوقت، أحرزنا تقدما كبيرا بالنسبة لكلتا النقطتين. وحتى الآن، وقعت على معاهدة الحظر الشامل

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

للتجارب النووية ١٧٦ دولة، وصدقت عليها ١٢٥ دولة. وهذه الأرقام المثيرة للإعجاب تدل على التزام المجتمع الدولي بالمعاهدة التزاما متناميا باطراد. وقد صدقت ٣٣ دولة من الدول الـ ٤٤ التي تلزم مصادقتها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ. والثقة التي جرى التعبير عنها بالعدد الكبير من الدول التي وقعت وصدقت على المعاهدة هي مصدر حفز كبير لنا جميعا، نحن الذين نعمل في نظام التحقق.

وقد أكد مجددا آخر اجتماع للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، المعقود هنا في نيويورك في الفترة ٢١-٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، التزام المجتمع الدولي بالمعاهدة، ووضع هذا المؤتمر خطة عمل تستهدف تشجيع الجهود التي ترمي إلى إدخال المعاهدة في حيز النفاذ. وكان حضور عدد كبير من الوفود ومستوى المشاركين الرفيع دليلا على عدم تراجع أهمية حظر تفجيرات التجارب النووية، الملزم قانونا والعالمي والذي يمكن التحقق منه والكامل، بالنسبة للمصالح الأمنية للغالبية العظمى من الدول.

وأود أن أتقدم بالشكر لرئيس المؤتمر، السيد أليكساندر داونر، وزير خارجية أستراليا، على توجيهه أعمال المؤتمر بنجاح. وأود أن أتقدم بالشكر أيضاً إلى الممثل الخاص، صديقي القديم السفير جآب راماكر، الذي يقوم بعمل حاسم بالنسبة لعملية المادة الرابعة عشرة. أخيرا وليس آخرا، مكّن التعاون الجيد بين إدارة شؤون نزع السلاح والأمانة التقنية المؤقتة من سير أعمال المؤتمر بسلاسة. وأشكر السفير آبي على ذلك.

منذ عام ١٩٩٧، واللجنة التحضيرية تعمل للتأكد من أن نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هو نظام يوثق به ويعمل جيدا وفعال من حيث التكلفة. إننا ندخل الآن مرحلة انتقالية حاسمة حيث تم بناء نحو ثلثي النظام. وفي السنوات القادمة، ستصبح مهمة تشغيل وصيانة النظام بصورة مؤقتة هي المهمة التي تستأثر بجل اهتمامنا. واستمرار تجريب وتقييم نظام التحقق سيثبت، لمن لا تزال تراودهم شكوك، أن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مجهزة بنظام تحقق قوي قادر على الكشف عن تفجيرات التجارب النووية وجميع التفجيرات النووية الأخرى في أي مكان، وفقا لما تتطلبه المعاهدة.

حتى الآن، من بين ٣٢١ محطة رصد نصت عليها المعاهدة تم تركيب ٢١٧ محطة وجميعها مستوفية بصورة جوهرية لمواصفات اللجنة. وعلى مدى العامين الأخيرين فقط، تم تركيب ١١٥ محطة جديدة. وبرنامج البناء مستمر بسرعة ثابتة. وتتدفق البيانات من المحطات التي جرى تركيبها إلى مركز البيانات الدولي عن طريق هيكل الاتصالات العالمي التابع لنا. ويجري في هذا المركز الأساسي لنظام التحقق تجميع ومعالجة وتحليل البيانات الواردة ونقلها إلى الدول للتحليل النهائي. ومنذ عام ٢٠٠٠، جرى توزيع ما يزيد على ثلاثة ملايين معلومة ومنتج بيانات.

وعلى مدى العامين الماضيين فقط، تضاعفت ثلاث مرات تقريبا حركة نقل البيانات بين محطات الرصد ومركز البيانات الدولي و ٨٩ مركز بيانات وطني تعمل حاليا لتزداد من ٥ إلى ١٤ غيغابايت يوميا وهذه الزيادة الهائلة تُوثِّق تحسن مقدرة وتعاظم اهتمام مراكز البيانات الوطنية بتلقي واستخدام بياناتنا.

ولنظام التحقق التابع لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية سمة فريدة تتمثل في أنه يُمكن كل دولة من الدول الموقعة من الحكم بنفسها على الأحداث على أساس البيانات والمنتجات التي تقدمها المنظمة. وفي هذا الصدد، تمكن المعاهدة الدول، بغض النظر عن حجمها وثروتها، من المشاركة مشاركة تامة في أعمال التحقق والاستفادة من

ثروة البيانات التي يوفرها نظام التحقق. وتشتمل هذه على تطبيقات مدنية وعلمية لا يزال استكشاف إمكاناتها في بدايته.

وفي أعقاب كارثة سونامي، في ٢٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، قررت اللجنة اختبار فائدة بيانات نظام الرصد الدولي في إطار التحذير من سونامي.

تعمل الأمانة التقنية المؤقتة بالتعاون الوثيق مع المراكز الدولية والوطنية للتحذير من سونامي من خلال منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) للتحقق من الإسهام الممكن لبياناتنا في خدمة هذا الغرض الإنساني.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشدد على أنه لا يمكن تصور تعزيز نظام التحقق بدون التزام سياسي ومالي من جانب الدول الموقعة، وبدون دراية وموهبة وتفاني الخبراء العاملين كوفود أو موظفين في الأمانة التقنية المؤقتة وفي مراكز البيانات الوطنية.

وهذه الأنشطة عوامل مساعدة هامة – ولكنها مجرد عوامل مساعدة – لإرادة المجتمع الدولي السياسية اللازمة لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وما فتئ الحظر الشامل لتفجيرات التجارب النووية حلما يراود البشرية منذ عدة عقود. والخيارات السياسية والاستراتيجية للدول، بالإضافة إلى جوانب التقدم العلمي والتكنولوجي، قرَّبتنا من تحقيق نظام عالمي يمكن التحقق منه. وآمل أن يزيد عمل اللجنة من تعزيز تلك الإرادة السياسية وأن يُولِّد دينامية جديدة في السعي لتحقيق هدفنا المشترك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر السيد توث على بيانه. وأنا واثق أنه سيضيف قيمة لمناقشاتنا اليوم.

وكما اتفقنا، ستتبادل اللجنة الآن الآراء مع ضيفنا المتكلم من خلال جلسة غير رسمية للأسئلة والأجوبة. وأعتزم تعليق الاجتماع الآن ليتسنى لنا مواصلة مناقشتنا في جو غير رسمي.

عُلِّقت الجلسة الساعة ١٥/١٥ واستؤنفت الساعة ١٥/٣٠.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أُعطي الكلمة الآن للوفود الراغبة في التعليق على موضوع الأسلحة النووية.

السيد لويديل (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): سأتحدث باسم الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي – الأرجنتين وأوراغواي وباراغواي والبرازيل – والدول المرتبطة، إكوادور وبوليفيا وبيرو وجمهورية فنزويلا البوليفارية وشيلي وكولومبيا.

بوصفنا دولا تخلت عن الخيار النووي وبوصفنا أطرافا في أول منطقة في العالم خالية من الأسلحة النووية، نواصل بتصميم شق طريق نحو الحفاظ على التوازن الدقيق بين الحقوق والالتزامات التي تقوم عليها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع أن هذه الحقوق والالتزامات مُعرَّفة جيدا في المعاهدة، فإن من الواضح حاليا أن جهودا تبذل لإعادة تفسيرها. ولا تستطيع الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الموسعة قبول أفكار واقتراحات تتناقض مع روح ونص معاهدة عدم الانتشار. وكما ترى بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي الموسعة، سيكون من المستحيل تجنب الأخطار التي يشكلها الانتشار النووي بدون عملية متعددة الأطراف تتحرك نحو نزع السلاح النووي الكامل الذي يتسم بالشفافية ويمكن التحقق منه ولا يمكن الرجوع عنه.

والحظر الكلي للأسلحة النووية وإزالتها التامة هو السبيل الوحيد لضمان عدم وقوع هذه الأسلحة في أيدي الإرهابيين. والتقيد الصارم بجميع الالتزامات بموجب المعاهدة والالتزامات التي اتفق عليها في مؤتمري استعراض معاهدة

عدم الانتشار المعقودين في عام ١٩٩٥ وعام ٢٠٠٠ هي مسألة هامة جدا. ونود، على وجه الخصوص، أن نكرر القول بضرورة الامتثال امتثالا تاما للخطوات العملية الثلاث عشرة التي اتفق عليها في عام ٢٠٠٠.

وبالإضافة إلى نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، فإن الدعامة الثالثة التي تقوم عليها معاهدة عدم الانتشار تتمثل في حق جميع الدول غير القابل للتصرف، المتوخى في المادة الرابعة، في إجراء بحوث في الطاقة النووية وإنتاجها واستخدامها، في الأغراض السلمية، وتلقى مواد ومعدات ومعلومات علمية وتكنولوجية منقولة إليها لهذه الأغراض. ويجب أن يتم هذا التعاون بموجب أحكام المعاهدة وباحترام التوازن بين الحقوق والالتزامات.

وتشعر دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها بأسف شديد لعدم التوصل إلى نتائج في مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي السابع لاستعراض المعاهدة. وندعو جميع الدول الأعضاء لاتخاذ قرارات سياسية لا غنى عنها للإعداد لمؤتمر الاستعراض القادم، ابتداءً من عام ٢٠٠٧ وبإجراء مناقشات موضوعية. وتؤكد بلداننا مجدداً، بما لها من مصداقية قوية في ميدان عدم الانتشار، أنه لا يمكن ضمان إزالة الخطر النووي إلا من خلال مفهوم منهجي يشتمل على عناصر نزع السلاح والتحقق والمساعدة والتعاون.

وبلدان منطقتنا دون الإقليمية هي أول البلدان التي أصبحت أطرافاً رسمية في معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وهذا يدل على الالتزام التاريخي لبلداننا بالعمل على الوصول بآليات وأدوات عدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل إلى حد الكمال.

وكما هو معروف بالفعل، فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية هي أداة ذات أهمية خاصة في ميدان نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. ونظراً لأن دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ هو جزء لا يتجزأ من الالتزامات التي مكنت من تمديد معاهدة عدم الانتشار في عام ١٩٩٥ إلى ما لا نهاية، فإن دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ سيُخلِّص العالم من التجارب النووية، مسهماً بذلك في تحقيق تخفيض منهجي وتدريجي في الأسلحة النووية وإزالتها في نهاية المطاف، ومسهماً أيضاً في منع ومكافحة الانتشار النووي.

لقد أنجزنا خطوات هامة في هذا الاتجاه. وتتمتع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اليوم بدعم عالمي تقريباً، حيث وقعت عليها ١٧٥ دولة وصدقت عليها بالفعل ١٢٥ دولة منها. ونرحب بالجهود التي تبذل لتحديد تدابير لتعزيز دخول هذه المعاهدة حيز النفاذ، ومن بين هذه الجهود، مثلت المؤتمرات التي عقدت بموجب المادة الرابعة عشرة خطوات هامة. وفي عامٍ وجدنا فيه أنفسنا نشعر بالإحباط بشكل خاص لعدم التوصل إلى نتائج في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار وعدم تطرق الاجتماع العام الرفيع المستوى المعقود مؤخراً لنزع السلاح وعدم الانتشار، جاء الإعلان الختامي للمؤتمر المعني بتسهيل بدء نفاذ المعاهدة، المعقود مؤخراً ليؤكد مجددا تصميمنا في هذا المجال، وليبرز أهمية نزع السلاح وعدم الانتشار للمجتمع الدولي.

وندعو جميع الدول المدرجة في المرفق ٢ للمعاهدة، لا سيما الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية والدول الأخرى التي لا تزال خارج نظام عدم الانتشار، إلى أن تتخذ بسرعة القرارات السياسية اللازمة للانضمام إلى المجتمع الدولي في جهوده الرامية للتخلص من التجارب النووية مرة واحدة وإلى الأبد. وندعو الأمانة التقنية المؤقتة لمواصلة السعي، بدعم من الأطراف المهتمة، لإيجاد حلول للصعوبات التقنية

التي تواجهها بعض البلدان وإن كانت لديها الإرادة السياسية اللازمة للتصديق على المعاهدة.

واحترام دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها للمعاهدة يقودنا إلى الاعتقاد بأن من المفارقة أن نظام الرصد الدولي قد يُنفّذ دون وجود آفاق واضحة لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ولن يتمكن نظام الرصد الدولي من العمل ما لم تكن الالتزامات القانونية التي سيتم رصدها سارية المفعول. ويجب عدم تسريع تشغيل نظام الرصد الدولي على أساس اعتبارات تقنية بسيطة، في وقت لا يؤخذ فيه في الحسبان الطابع العالمي وغير التمييزي للمعاهدة التي أوجدت النظام.

وتؤكد دول السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المرتبطة بها مجدداً التزامها المستمر بأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتعرب عن أقوى دعمها للحفاظ على الوقف الاختياري للتجارب النووية إلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

السيد بارك (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): سيسجل التاريخ أن هذا العام هو الأقل حصاداً في ميدان نزع السلاح المتعدد الأطراف وعدم الانتشار. وبالإضافة إلى مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح العليلين بالفعل، فإن حالات الفشل المتعاقبة التي مني بها مؤتمر الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، المعقود في أيار/مايو، وفشل القمة العالمية، المعقودة في أيلول/سبتمبر، في الخروج بنتيجة ذات معنى كلها تؤكد وجود خلافات صارخة في المواقف والمفاهيم، لا سيما في ما يتعلق بالقضايا المتصلة بنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، بين أطراف رئيسية ومجموعة من البلدان. وتجتمع اللجنة الأولى هذه السنة في هذه الفترة الزمنية، وحتى الآن لا نجد أسبابا تحملنا على التفاؤل في أن يتم تناول القضايا المتعلقة بالأسلحة النووية بقدر من الخلاف أقل مما كان في السابق. بيد أن الجدل لا يؤدي بالضرورة إلى التشاؤم؛ غير أن وفدي يرى أن المجتمع الدولي مشبع بالفعل بقدر كبير من المنطق السليم والسائد الذي ستخرجه من المستنقع قريباً.

وقبل كل شيء، ترحب جمهورية كوريا بالتقدم الكبير الذي أُحرز في تخفيض الترسانات النووية والالتزام بمزيد من التخفيض بموجب معاهدة موسكو. إلا أننا نتوقع إحراز مزيد من التقدم في إحداث تخفيضات أكبر، ونحيط علماً بحقيقة أن عدد الرؤوس النووية في الترسانات الموجودة هو نفس العدد تقريباً الذي كان موجوداً عندما دخلت معاهدة عدم الانتشار حيز النفاذ في عام ١٩٧٠. ويجب السعي لإبرام مزيد من الاتفاقات لتخفيض أكبر الترسانات النووية إلى مستويات أقل كثيراً مما هي عليه، وللحد من البحث والتطوير الموجه لإضافة أسلحة نووية جديدة للترسانات الموجودة.

وتكمن في صميم هذا الاضطراب المتعلق بنزع السلاح النووي فجوة بين سجل الدول الحائزة للأسلحة النووية وتوقعات الدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وتتمثل الحقيقة في أن التقدم في نزع السلاح لم يواكب التوقعات المتزايدة بسرعة في حقبة ما بعد الحرب الباردة. وفي هذا الصدد، نعتقد أن الجهود التي تبذل لتضييق الفجوة تلك ستعزز السلطة الأدبية والشرعية السياسية للدول الحائزة للأسلحة النووية في تعزيز قواعد عدم الانتشار.

وإذ نؤكد مجدداً ما يتسم به دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ من إلحاح، فإننا ندعو جميع الدول التي لم تصدق بعد على المعاهدة، لا سيما الدول الإحدى عشرة التي لا بد من مصادقتها لكي تدخل المعاهدة حيز النفاذ، إلى أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير. وإلى

أن يتم ذلك، وإلى أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ، يتحتم الحفاظ على الوقف الاختياري لتفجيرات التجارب النووية. فضلاً عن ذلك، نشجع بقوة جميع الدول على مواصلة تقديم مساهماتها لإكمال نظام الرصد لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في وقت مبكر.

نظراً لأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي الخطوة المنطقية التالية بعد اعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فإننا لا يمكن أن نبالغ في التشديد على أهمية إبرام هذه المعاهدة، لا بوصفها ضامناً لعدم الانتشار النووي فحسب، ولكن بوصفها مقدمة لنزع السلاح النووي. وفي ضوء ما يتسم به بدء مناقشات موضوعية بشأن هذه المعاهدة من إلحاح، فإن وفد بلدي مستعد لبدء المفاوضات على أساس أية صيغة معقولة يمكن أن تحظى بدعم واسع النطاق من الدول الأعضاء في مؤتمر نزع السلاح. وينبغي ألا يكون هناك مزيد من التأخير في افتتاح المفاوضات.

وفي الوقت ذاته، ونظرا للحاجة الملحة لكبح إنتاج المواد الانشطارية، فإننا نشجع جميع الدول التي لها قدرات صناعة أسلحة نووية على أن تعلن طوعاً وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة. ومن ناحية مثالية، نشجع هذه الدول أيضاً على وضع جميع المواد الانشطارية التي لم تعد لازمة لأغراض عسكرية تحت نظام التحقق للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

فضلاً عن ذلك، يرحب وفدي بأية مبادرة معقولة تعيد مؤتمر نزع السلاح للعمل. وفي هذا الصدد، نقدر المبادرات الجديدة التي قدمتها بعض رئاسات المؤتمر لهذا العام لبدء مناقشات أكثر جدية وأكثر تبادلاً للآراء. وسيكون هذا إجراء مؤقتاً يمكن، على ما أعتقد، أن ينشط أعمال المؤتمر، مما يهيئ جواً يساعد على عودته لولايته الأصلية للتفاوض بنشاط. وأعتقد أن اللجنة الأولى ينبغي أن تدعم استمرار تقديم رئاسات المؤتمر هذه المبادرات البناءة في السنة القادمة حتى لا تظل الهيئة التفاوضية الوحيدة لنزع السلاح المتعدد الأطراف وعدم الانتشار في حالة فوضى دائمة. ونظراً لأن جمهورية كوريا ستتولى الرئاسة الثانية في العام القادم، فإنها لن تدخر جهداً لتنشيط أعمال مؤتمر نزع السلاح بالتنسيق الوثيق مع دول الرئاسة الأخرى.

وأود أن أوجه عناية اللجنة لفترة وجيزة لنتيجة الجولة الرابعة للمحادثات السداسية الأطراف، المعقودة في بيجين في الشهر الماضي، التي نجحت فيها الأطراف الستة في اعتماد بيان مشترك يحدد المبادئ والقواعد الإرشادية للتوصل إلى حل سلمي لمشكلة كوريا الشمالية النووية.

أولاً وقبل كل شيء، نرحب بالتزام كوريا الشمالية بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية وعن البرامج النووية الموجودة والعودة في تاريخ مبكر لمعاهدة عدم الانتشار ونظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤكد الأطراف الستة مجدداً أيضاً أن الهدف من المحادثات السداسية الأطراف هو إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية بطريقة سلمية وقابلة للتحقق، وأنها اتفقت على أن إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية ينبغي التقيّد به وتنفيذه.

ويأمل وفدي جاداً أن يؤدي البيان المشترك إلى تحقيق تقدم كبير لا في حل مشكلة كوريا الشمالية النووية فحسب، بل كذلك نحو تحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية وتعزيز نظام عدم الانتشار النووي.

وتقدر حكومتي تقديرا كبيرا مساعي جميع الأطراف الأخرى، لا سيما الصين، البلد المضيف للمحادثات. وستواصل الحكومة الكورية المشاركة في بذل الجهود الدبلوماسية لتحقيق تسوية نهائية لمشكلة كوريا الشمالية النووية وتحقيق سلام دائم في شبه الجزيرة الكورية.

سيعمل السعي لتحقيق عدم الانتشار على أفضل وجه عندما تعالج أسباب الانتشار على نحو مناسب. وينبغي ألا نغفل حقيقة أن انعدام الأمن، حقيقياً أو متصوراً، يشكل في حالات عديدة دافعاً رئيسياً لتطوير قدرات على صناعة الأسلحة النووية. ويجب أن يضاعف المجتمع الدولي جهوده لتخفيف الشواغل الأمنية التي حالت دون انضمام دول معينة لمعاهدة عدم الانتشار، ودفعت دولاً أخرى للسعي سراً لتحقيق قدرات على صناعة أسلحة نووية.

وفي نفس الوقت، نعتقد أن الدول الحائزة للأسلحة النووية ينبغي أن تقدم ضمانات أمنية قوية وموثوقة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي تفي بأمانة بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم الانتشار والضمانات الأخرى. وندرك أيضاً قيمة تقديم ضمانات أمنية معززة وحوافز أخرى للدول التي تقبل طوعاً أن تقطع على نفسها التزامات إضافية بعدم الانتشار تتجاوز تلك المحددة في معاهدة عدم الانتشار.

السيد ري جانغ غون (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية) (تكلم بالانكليزية): حيث أننا نجتمع هنا لمناقشة المشاكل الناشئة عن الأسلحة النووية، يود وفدي أن يشاطركم بعض الآراء.

لا ينكر أحد حقيقة أن وجود الأسلحة النووية واحتمال استخدامها يشكلان أخطر تهديد لبقاء البشرية. وقد انقضى ٦٠ عاماً منذ المحرقة النووية، ومع ذلك لا توجد ترتيبات دولية ملزمة قانوناً لاحتواء أية إمكانية لاستخدام الأسلحة النووية. وبدلاً من ذلك، تستمر زيادة الترسانات النووية، كمياً ونوعياً.

واسمحوا لي أن أطلب من الممثلين هنا أن ينظروا بإنصاف لبرامج الأسلحة النووية لدول معينة. مَن على وجه الكرة الأرضية لديه كميات كبيرة من الأسلحة النووية ونشرها حتى في الخارج؟ وكم عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية التي تواصل التمسك بالنظريات النووية القائمة على استخدام الأسلحة النووية في ضربة استباقية، وكم عدد الدول الحائزة للأسلحة النووية التي قطعت على نفسها التزامات بألا تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية في ظل أية ظروف؟ ومع ذلك، لا ترفع بعض البلدان صوتها دفاعا عن عدم الانتشار إلا للتغطية على الخطر الحقيقي المسلط على رؤوسنا نتيجة للحقائق التي ذكرتها للتو.

ويرى وفدي أنه يتعين علينا في هذا البيت أن ننظر إلى الغرض والأهداف الرئيسية لعدم الانتشار الذي تسعى لتحقيقه دول معينة. يجب أن نرى الهدف الحقيقي لدول معينة، بقيادة الدولة العظمى، عندما تشير انتقائياً إلى بلدان صغيرة بسبب أنشطتها النووية السلمية. كيف يمكن للمجتمع الدولي أن يحقق عدم الانتشار بينما يسمح في نفس الوقت لبعض البلدان المختارة الاحتفاظ بأعداد كبيرة من الرؤوس النووية الجاهزة لمهاجمة الآخرين في أي وقت؟

لقد حان الوقت الآن لاتخاذ تدابير عملية لجعل العالم كله خالٍ من الأسلحة النووية. وينبغي ألا تستخدم حجة عدم الانتشار كغطاء للاحتفاظ بالأسلحة النووية بصورة دائمة. وقبل قول أي شيء عن عدم الانتشار، ينبغي أن يتكلم المرء عن سببه الجذري: إنه الأسلحة النووية، الموضوع الذي نناقشه اليوم. ومن أجل سلام وأمن العالم، ومن أجل عدم الانتشار أيضاً، ينبغي أن يواصل المجتمع الدولي توجيه جهوده لإبرام، في أسرع وقت ممكن، صك دولي ملزم قانوناً يحظر تطوير وإنتاج وتخزين واستخدام الأسلحة النووية، ويؤدي إلى تدميرها في نهاية المطاف.

ويحث وفدي جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية على اتخاذ قراراتها السياسية بإزالة الأسلحة النووية إزالة تامة، وكخطوة أولى لتحقيق ذلك، أن تلزم نفسها دون قيد أو

شرط، من خلال صكوك دولية ملزمة، بألا تكون البادئة في استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها.

وقبل أن أختتم ملاحظاتي، اسمحوا لي أن أتكلم، من هذا المنظور، عن المشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية. فكما ذكرنا مراراً وتكراراً، إن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية هي بلد صغير يتعرض لتهديد مستمر من الدولة العظمى، الولايات المتحدة. وأسلحتنا النووية لا يقصد منها تهديد الآخرين أو مهاجمتهم بها. ولا توجد لدينا نية للاحتفاظ بها إلى الأبد. ولن نكون بحاجة للاحتفاظ بسلاح نووي واحد متى تم تطبيع العلاقات بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والولايات المتحدة، وتم بناء الثقة بين الطرفين، ومتى أصبح بلدي غير معرضٍ للتهديد النووي من الولايات المتحدة.

والشرط الأشد إلحاحاً لإخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية هو وضع نهاية فورية للتهديد النووي والسياسات العدوانية من جانب الولايات المتحدة الموجهة لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والرامية إلى إسقاط نظام الحكم فيها.

السيد أنطون ف. فاسيليف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): قبل كل شيء، نود أن نعرب عن أعمق مشاعر التعزية لحكومة وشعب باكستان فيما يتعلق بكارثة الزلزال، التي أسفرت عن ضحايا عديدة. وقد أعلن الاتحاد الروسي فوراً استعداده لتقديم المساعدة الإنسانية في هذا الصدد.

إن الاتحاد الروسي ملتزم بالوفاء بالتزاماته بموجب أحكام المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي نفس الوقت، نعتقد أنه لا يمكن إزالة الأسلحة النووية إزالة تامة وكاملة إلا على نحو تدريجي، من خلال التحرك خطوة خطوة نحو الهدف النهائي، دون تسرع غير مناسب، على أساس نهج شامل، بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، ومع الحفاظ في نفس الوقت، بالطبع، على الاستقرار الاستراتيجي والامتثال لمبدأ الأمن المتساوي للجميع.

إننا نفي بجميع التزاماتنا التي تعهدنا بها فيما يتعلق بتخفيض الأسلحة النووية. وعملية التخفيض، وهي نشاط كثيف العمالة ومعقد فنياً ومكلف جداً، ماضية قدماً بنجاح وبشكل متسق ودون أي تأخير. وبصورة عامة، جرى تخفيض مخزونات الأسلحة النووية في روسيا بمقدار الخمس منذ عام ١٩٩١. وحتى الآن، جرى تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية بمقدار الربع. وقد تخلصنا من ٣٢٨ ١ منصة إطلاق للقذائف التسيارية العابرة للقارات والقذائف التسيارية المحمولة في الغواصات؛ و ٦٧٠ ٢ قذيفة؛ و ٤٥ غواصة نووية استراتيجية؛ و ٦٦ قاذفة ثقيلة.

وفي السنوات الخمس الماضية فقط، أزال الاتحاد الروسي ٣٥٧ وسيلة إيصال من وسائل إيصال القذائف إلى أهدافها و ٧٤٠ ١ رأساً حربياً نووياً من قواته النووية الاستراتيجية. ووفقاً لأحكام معاهدة موسكو المعنية بتخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وبنهاية عام ٢٠١٢، ستخفض روسيا والولايات المتحدة الأمريكية أيضا ما لديها من رؤوس حربية استراتيجية بنحو الثلث، بالمقارنة مع الحدود التي حددت لنهاية عام ٢٠٠١ بموجب معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية. وكما قال رئيس روسيا فلاديمير بوتين، فإن روسيا مستعدة لمواصلة تخفيض ترسانتها النووية الاستراتيجية إلى مستوى أقل من المستوى الذي اشترطته معاهدة موسكو.

إننا نعلق أهمية خاصة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونرحب بالعمل الذي وصفه للتو السفير توث. ويمكن أن تعمل معاهدة الحظر الشامل للتجارب

النووية كأداة يوثق بها لوقف أي تحسين نوعي في الأسلحة النووية. وهذه المعاهدة أيضا من أهم عناصر نظام الأمن الدولي ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونلاحظ بارتياح أن ١٧٦ دولة قد وقعت حتى الآن على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وأن ١٢٥ دولة من تلك الدول صدقت على المعاهدة. ونرحب بهذا القرار الهام جداً الذي اتخذته هذه الدول. وفي نفس الوقت، لا يسعنا إلا أن نعرب عن قلقنا تجاه آفاق دخول هذه المعاهدة الهامة جدا حيز النفاذ. ويحدونا الأمل أن الدول الإحدى عشرة الباقية في ما يسمى بقائمة الأربع وأربعين ستتخذ الإجراءات الضرورية للانضمام إلى المعاهدة بكل سرعة ممكنة.

وإسهامنا في عدم إمكانية الرجوع في نزع الأسلحة النووية يتضمن أيضاً تنفيذ برنامج روسي - أمريكي لمعالجة الوقود لمحطات توليد الطاقة الكهربائية. وحتى الآن، استُخرج من الأسلحة النووية الروسية ٥٠٠ طن من اليورانيوم العالي الإثراء.

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، تحقق معلم هام في تنفيذ اتفاقية شراء اليورانيوم العالي الإثراء، وهي اتفاقية ١٨ شباط/فبراير ١٩٩٣ بين حكومة الاتحاد الروسي وحكومة الولايات المتحدة الأمريكية بشأن استخدام اليورانيوم العالي الإثراء المستخرج من الأسلحة النووية: جرى تحويل ٢٥٠ طناً من اليورانيوم العالي الإثراء، تعادل عشرات الآلاف من الرؤوس الحربية النووية، إلى يورانيوم منخفض الإثراء. وهذا يعني أنه تم الوصول الآن إلى علامة منتصف الطريق نحو الهدف النهائي للاتفاق، المتمثل في التخلص حتى عام ٢٠١٣ من ٥٠٠ طن من اليورانيوم العالي الإثراء.

وإجراءاتنا في ميدان نزع السلاح النووي مصحوبة بتغييرات هيكلية في قطاع الأسلحة النووية في روسيا. فقد جرى تخفيض قدرة الإنتاج في هذا القطاع إلى النصف، حيث اعتبرت القدرة السابقة قدرة مبالغا فيها بالنسبة للأغراض الدفاعية. ونعمل، مع الولايات المتحدة الأمريكية، لإغلاق مفاعلات غرافيت اليورانيوم الروسية التي تنتج بلوتونيوم صالح لصناعة الأسلحة؛ والمواد المنتجة في هذه المفاعلات لا تستخدم لأغراض عسكرية. فضلاً عن ذلك، أوقف في بلدنا إنتاج اليورانيوم لأغراض الأسلحة العسكرية منذ مدة طويلة.

ويؤيد الاتحاد الروسي البدء في محادثات في مؤتمر نزع السلاح حول إعداد معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. كما أننا لا نعارض التوصل إلى توافق في الآراء حول برنامج عمل المؤتمر، على أساس ما يسمى باقتراح السفراء الخمسة، الذي ينص، من بين أشياء أخرى، على النظر في قضايا نزع السلاح النووي.

وتضمن روسيا على نحو مناسب السلامة الفنية والتخزين الموثوق به للأسلحة النووية. وأذكر بأن أسلحتنا النووية كلها موجودة في مواقع تخزين مركزية، وجميعها موجودة داخل روسيا. وقد اتخذت روسيا عدداً من التدابير لمنع الأعمال الإرهابية. وتُجرى اختبارات سلامة منتظمة ومتكاملة لجميع المواقع النووية ومواقع الإشعاع الخطر، ويستفاد من هذه الاختبارات أيضاً في ضمان أن تكون هذه المواقع جاهزة للرد على أي عمل إرهابي.

وبهذه الطريقة، يثبت الاتحاد الروسي تصميمه على المضي قدماً بحزم في تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي، والأهم من ذلك ترجمة ذلك الحزم إلى عمل ملموس. وندعو جميع الدول النووية الأخرى للانضمام إلى هذه العملية.

هذه فقط بعض جوانب الموقف الروسي الأساسية فيما يتعلق بنزع السلاح النووي. وأود أن أذكر بأن معلومات مفصلة عن وفائنا بالتزاماتنا بتخفيض الأسلحة

النووية قدمت في مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار المعقود في عام ٢٠٠٥.

وأود أن أقول الآن كلمة أو كلمتين عن نتائج هذا المؤتمر. فعلى الرغم من عدم صدور أية توصيات موضوعية لتعزيز معاهدة عدم الانتشار في المستقبل، إلا أنه لا يوجد ما يبرر القول إن المؤتمر قد فشل. ونحن نعتقد أنه تم إنجاز عمل مفيد جدا. ومن الواضح أنه ظهر أثناء المؤتمر نطاق واسع جداً من الآراء بشأن الوفاء بالالتزامات بموجب معاهدة عدم الانتشار. وهذا أمر طبيعي، لأن تغييرات هامة حدثت في السنوات الأخيرة في ميدان الأمن الدولي.

وفي نفس الوقت، جرى التأكيد على بعض العناصر الأساسية التي توحِّد جميع الأطراف في المعاهدة. ولم يقل أحد أن المعاهدة قد عفا عليها الزمن. ولم يُثر أحد مسألة إعداد أي نوع من الوثائق لتنسخ معاهدة عدم الانتشار. وشدد الجميع على قابلية المعاهدة للاستمرار وعلى فائدتها كأساس لنظام عدم الانتشار النووي. وأجرت الأطراف تحليلاً موضوعياً ومتوازناً للمعاهدة من جميع جوانبها. وأكد كل المشاركين على تفانيهم للتنفيذ الصارم لالتزاماتهم وتأييدهم لاستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

إن نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية أُقِرّ إقرارا قاطعا بوصفه مكونا هاما من استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية ومن احترام نظام عدم الانتشار. ونشيد بمنح جائزة نوبل للسيد البرادعي المدير العام للوكالة ونعرب عن الأمل في أنها ستزيد من تعزيز سلطة الوكالة.

ونعتقد أن التحديات الجديدة لعدم الانتشار النووي التي نشأت في السنوات الأخيرة ستُزال ويجب أن تزال نتيجة عن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. خلال المناقشة العامة ناقشنا نهجنا المتعلق بنجاح محادثات الأطراف الستة التي شاركنا فيها في بيجين واتخاذ مجلس محافظي الوكالة في ٢٤ أيلول/سبتمبر لقرار بشأن برنامج إيران النووي.

وتستدعي تحديات جديدة حلولا جديدة. إننا نرحب بالتأييد الواسع الذي قدم للاقتراح الروسي بشأن القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. يجب على كل الدول أن تعمل الآن معا لضمان التنفيذ التام لهذه الوثائق.

ونشيد بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية في كل أنحاء العالم. ولذلك نؤيد القرار الذي اتخذته دول آسيا الوسطى بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية هناك. ونعتقد أن إنشاء منطقة كهذه، على أساس مشروع نص طشقند وُضع في شباط/فبراير بشأن المفاوضات على إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية، سيكون خطوة هامة صوب تعزيز السلام والاستقرار في المنطقة.

فيما يتعلق بمشاريع القرارات التي ستنظر اللجنة الأولى فيها في هذه الدورة بشأن نزع السلاح النووي ستقيم روسيا قراراتها على أساس مواقفها السابقة الذكر. من أولوياتنا القيام بتقييم مناسب للتقدم المحرز في ذلك الميدان، والالتزامات القائمة للدول وتنفيذها. ونحن على استعداد لتأييد افتراحات واقعية ومتوازنة في هذا الصدد.

السيد لوفالد (النرويج) (تكلم بالانكليزية): معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية هي حجر الزاوية في نظام عدم الانتشار النووي العالمي والأساس الرئيسي للسعي إلى نزع السلاح النووي. وتأسف النرويج لأن المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف لسنة ٢٠٠٥ لم يؤد إلى نتائج موضوعية. لقد ضُيعت فرصة هامة لزيادة تعزيز معاهدة عدم الانتشار.

ومما يبعث أيضا على الأسف الكبير أن الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الأمم المتحدة لم تنعكس فيها التحديات التي يمثلها انتشار أسلحة الدمار الشامل. فرصة أخرى لتعزيز

أمننا المشترك قد ضُيعت. ولكن مما شجَعنا التأييد الواسع لمبادرتنا الشاملة للمناطق بشأن عدم الإنتشار ونزع السلاح النوويين إعدادا لمؤتمر القمة الرفيع المستوى. قدمت سبعة بلدان من مختلف مناطق العالم إعلانا وزاريا واقتراحات نص محدد للوثيقة الختامية لمؤتمر القمة. لقد تُلُقِّيت المبادرة تلقيا حسنا وأعرب عدد كبير من البلدان عن التأييد. ومما يبعث على الأسف أن الاقتراح لم يحظ بتوافق الآراء اللازم.

ستتصدى النرويج للتحدي الذي توسّع الأمين العام في عرضه وستواصل السعي إلى تحقيق توافق الآراء والنتائج الملموسة. وسنفعل ذلك مع أستراليا وإندونيسيا وجنوب أفريقيا وشيلي ورومانيا والمملكة المتحدة وكل البلدان الأخرى التي أيدت جهودنا. وتوطيد وتعزيز نظامنا العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين أهم الآن أكثر من أي وقت مضى.

يجب علينا أن نتغلب على خيبة أملنا بسبب النكسات التي أصابت المفاوضات المتعددة الأطراف حتى الآن هذه السنة. يجب أن نواصل السعي إلى تحقيق توافق آراء عالمي جديد على نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين وأن نعزز ذلك التوافق. يوجد عدد من الخطوات الملموسة التي ينبغي أن تتخذ على نحو مستعجل.

ونعتقد أن البدء المبكر لسريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من شأنه أن يكون حاسما في هذا الصدد. ومما يبعث على القلق أننا نبدو الآن أكثر بُعدا عن بدء سريان المعاهدة مما كنا في وقت طويل جدا.

والبلدان التي لم تصادق على تلك المعاهدة الحيوية ينبغي لها أن تفعل ذلك بدون تأخير. نحث الدول الحائزة على الأسلحة النووية على وجه خاص على الالتزام بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بطريقة ملزمة قانونا. وريثما يبدأ سريانها يجب علينا أن نبذل قصارى الجهد لزيادة توطيد الوقف الاختياري القائم بمختلف حالاته للتجارب. هذا الوقف يشكل قاعدة ضد كل التجارب النووية. وابتغاء ضمان التحقق المعوَّل عليه يجب علينا أن نسرع ببذل الجهود الحالية لإنجاز وضع نظام الرصد الدولي.

لقد حان الوقت لأن يخرج مؤتمر نزع السلاح من مأزقه الذي دام وقتا طويلا. نحن بحاجة ملحة إلى الاتفاق على برنامج لعمل المؤتمر. وينبغي أن يكون في صدارة أولوياتنا وضع معاهدة لوقف انتاج المواد الانشطارية. وإذا أُبرمت معاهدة تحظر القيام مستقبلا بإنتاج مواد انشطارية لأغراض صنع الأسلحة لكان ذلك حيويا في جهودنا المبذولة لعدم الانتشار ونزع السلاح. ويجب أن تتناول أيضا مسألة المخزونات الموجودة، مع مراعاة حل شانون التوفيقي. وفي هذه الأثناء نحث كل الدول الحائزة للأسلحة النووية على أن تضع موادها الانشطارية التي لم تعد لازمة للاحتياجات العسكرية في إطار نظام التحقق التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ينبغي لكل الدول أن تزيد شفافية وأمن ما تمتلكه من المواد الانشطارية. نحن بحاجة إلى رؤية مزيد من التخفيض للترسانات النووية القائمة. تشجع النرويج الاتحاد الروسي والولايات المتحدة على القيام بتخفيض الأسلحة النووية فيما يتجاوز ما تنص عليه معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وفي هذا الصدد نؤكد على مبادئ الشفافية وعدم إمكانية عكس الاتجاه وإمكانية التحقق.

وتود النرويج أن تهنئ الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومديرها العام، السيد محمد البرادعي، على تلقيه جائزة نوبل للسلام عن هذه السنة.

ثمة خوف متنامٍ من احتمال أن تُعطى الأسلحة النووية دورا إضافيا وأكثر بروزا في السياسات الأمنية. ولذلك من المهم أكثر من أي وقت مضى تعزيز آليات

الدبلوماسية المتعددة الأطراف لتحديد الأسلحة. وللوكالة ولاية واضحة لمعالجة حالات عدم الامتثال وللتحقق من أن الدول المنضمة إلى معاهدة عدم الانتشار تفي بالتزاماتها بمقتضى المعاهدة. ولذلك فإن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تؤدي دورا حيويا في نظام الأمن العالمي الذي نتبناه.

وبرنامج التحقق الذي تعتمده الوكالة الدولية ضروري للمحافظة على الثقة اللازمة لأن تكون معاهدة عدم الانتشار ذات مصداقية. والبروتوكول الإضافي سيُعطي الوكالة الدولية أساسا أوسع لاستخلاص الاستنتاجات فيما يتعلق بالضمانات. وتقدّر النرويج تنفيذ عدد متزايد من البلدان للبروتوكول الإضافي للوكالة الدولية. ونعتقد أن البروتوكول ينبغي أن يُعتبَر، مع الضمانات الشاملة للوكالة الدولية، معيار التحقق. ولذلك ينبغي لكل الدول أن توقع وتصادق على البروتوكول الإضافي وأن تنفذه بدون تأخير. وينبغي أن يجري أيضا تأييد خطوات أخرى لتعزيز فعالية نظام التحقق الذي تعتمده الوكالة الدولية.

ويجب أيضا القيام، بمساعدة من الهيئات المتعددة الأطراف المناسبة، بالتنفيذ التام للقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن. فذلك حاسم من أجل منع المواد والتكنولوجيا النووية من الوقوع في الأيدي غير المقصودة. وندعو كل الدول إلى اعتماد وإنفاذ قوانين فعالة تحظر على الجهات الفاعلة من غير الدول القيام بأنشطة متعلقة بأسلحة الدمار الشامل. والنرويج على استعداد للنظر في مساعدة الدول على الوفاء بالتزاماتها الواردة في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤).

لقد وقّعت النرويج على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي التي اعتُمِدت في وقت سابق من هذه السنة. وينبغي بدء سريان الاتفاقية في أقرب وقت ممكن.

ومن مصلحة كل الدول القيام بدورة للوقود النووي تكون مقاومة للانتشار. إنها ستسهل إحقاق حقنا في الاستفادة من الطاقة والتكنولوجيا النوويتين كما تنص معاهدة عدم الانتشار على ذلك. تشيد النرويج بتوصيات فريق الخبراء المعني بالنُهُج المتعددة الأطراف لدورة الوقود النووي التابع للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وينبغي لهذه التوصيات أن تلهم جهودنا لوضع آلية تكون خاضعة لرقابة الوكالة الدولية للطاقة الذرية يكون من المضمون للدول عن طريقها تلقي الإمدادات من الوقود النووي، شريطة أن تمتنع عن تطوير القدرة على تخصيب اليورانيوم أو معالجة البلوتونيوم. ويجب أن تُعطى الوكالة الدولية للطاقة الذرية القدرة القانونية والفنية والسياسية على أداء هذا الدور. ومن الحيوي أيضا أن تكون هذه الترتيبات ذات طابع طوعي وألا تستبعد المساعدة وعمليات النقل الفنية. وقد يستغرق ذلك وقتا. وفي هذه الغضون، ندعو إلى الوقف الاختياري لبناء مرافق للتكنولوجيات الحساسة.

والكبح عن استعمال اليورانيوم الشديد التخصيب تدبير آخر من تدابير الحد من خطر الانتشار النووي. ولذلك، ينبغي لنا أن نضع لأنفسنا الهدف طويل الأمد، وهو هدف التوصل إلى اتفاق على حظر الاستخدامات المدنية. وفي هذه الغضون، ينبغي للدول الأعضاء أن تلتزم بتحويل المنشآت النووية المدنية من اليورانيوم الشديد التخصيب إلى اليورانيوم القليل التخصيب بالسرعة الممكنة تقنيا.

وختاما، نعتقد أن نزع السلاح العام والكامل مسؤولية عالمية. يجب أن نواصل بذل الجهود العملية والمنتظمة والتدريجية للنهوض بنزع السلاح النووي على الصعيد العالمي ابتغاء تحقيق هدفنا النهائي: وجود عالم خال من الأسلحة النووية.

السيد الزعبي (الإمارات العربية المتحدة): في البداية أتقدم، باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة، بأحر التعازي والمواساة لحكومة الدول التي ضربها الزلزال مؤخرا في آسيا الذي تسبب في وقوع خسائر مادية وبشرية كبيرة.

بالرغم من الإنجازات الهامة والقيّمة التي أُنجزت حتى الآن على مدار الستين عاما الماضية في مجال إنشاء ترتيبات نزع السلاح الدولية، فإن التسابق على التسلح بأنواعه، ولا سيما التسلح النووي، لا يزال يشكل خطرا مهددا للأمن والاستقرار الدوليين، وخصوصا في وقت ساهم فيه تمسك الدول النووية بأسلحتها الاستراتيجية في تشجيع بعض الدول غير الحائزة للأسلحة النووية على محاولة اقتناء أو تطوير برامج نووية معلنة أو غير معلنة، وأيضا في وجود أشكال أخرى من التحديات والمخاطر الجديدة المتمثلة باحتمالات تسرب هذا النوع من الأسلحة الخطيرة أو موادها المحظورة إلى أيدي عناصر غير رسمية أو مسؤولة.

وعليه، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ تشعر بخيبة أمل لاستمرار هذا الوضع غير المستقر في تدابير بناء الثقة بين الدول، وهو الوضع الذي ظهرت انعكاساته في الحيلولة دون التوصل حتى الآن إلى توافق في الآراء حول بنود جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وفي تأخر بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وفي عدم إحراز أي تقدم في تنفيذ التزامات المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، تؤكد على أن مسؤولية استتباب الأمن والسلم والاستقرار الإقليمي والدولي مسؤولية مشتركة ومتكاملة يقع كاهلها الأكبر على عاتق الدول النووية.

وبالتالي، فإننا نطالب، أولا، بدخول الدول الحائزة على الأسلحة النووية في مفاوضات مرنة وجادة ومتعددة الأطراف تتعزز فيها إرادتها السياسية اللازمة من أجل القضاء المنهجي والتدريجي، ومن ثم النهائي، على جميع ترساناتها النووية، وذلك وفقا لإطار زمني محدد بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار والتزاماتها الأخرى المنصوص عليها في قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة، وجملة الترتيبات والمعاهدات الدولية الأخرى المعنية بنزع السلاح ذي الدمار الشامل. ثانيا، عند تعزيز أعمال اللجنة الأولى للجمعية العامة، مراعاة تحقيق الأهداف المتفق عليها في الدورة الاستثنائية للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح التي عُقدت عام ١٩٧٨، والتي حددت أولويات نزع السلاح العام في القضاء التام على الأسلحة النووية. ثالثا، العمل على كسر الجمود المسيطر على مؤتمر نزع السلاح في جنيف، وذلك من خلال إبداء الدول، وخصوصا الدول النووية، للإرادة السياسية والمرونة اللازمة الكفيلة بالتوصل إلى اتفاق دولي عاجل حول جدول أعماله، يكرس في غاياته منع الانتشار النووي.

رابعا، استجابة المجتمع الدولي للمقترحات الداعية إلى إنشاء صك دولي عالمي وغير مشروط يكفل الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، بما فيها ضمانات عدم تعرضها لأي تهديدات نووية من قِبَل أي من الدول النووية

خامسا، إعادة التأكيد على عالمية وشمولية معاهدات نزع السلاح ذي الدمار الشامل، وفي مقدمتها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية التي نطالب الدول الثلاث غير الأطراف فيها حتى الآن بالانضمام غير المشروط إليها في القريب العاجل. سادسا، دعم وتعزيز الولاية الهامة التي تقوم بها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، واستجابة الدول لالتزاماتها القانونية تجاهها، وذلك في إطار من الشفافية والمساواة وعدم التمييز بين الدول، بعيدا عن ازدواجية المعايير، وعملا بمبادئ القانون الدولي والميثاق، وخصوصا في مجالات الدفع باتجاه تفكيك الترسانات النووية القائمة والحيلولة دون محاولة أي

من الدول غير الحائزة للأسلحة النووية لبناء مثل هذه الترسانات وبما يؤمن تدابير بناء الثقة والظروف البيئية الملائمة والكفيلة بإنشاء مناطق إقليمية خالية من الأسلحة النووية، وخصوصا في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط، دعما لأهداف عدم الانتشار. سابعا، إعادة التأكيد على حق الدول النامية في الحصول على التكنولوجيات النووية التي يقصر استخدامها على الأغراض والأنشطة السلمية والمدنية.

الآنسة سهام مرابط (المغرب) (تكلمت بالفرنسية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب، باسم وفدي، عن تعازينا الخالصة للبلدان الصديقة في جنوب شرق آسيا التي تعرضت مؤخرا لزلزال مدمر، ولوفد غواتيمالا الذي تعين على بلده أن يتصدى لفيضانات مأساوية. لكل هذه الوفود الصديقة مواساتنا الأعمق وتضامننا التام.

إن أهمية دور الأمم المتحدة في ميدان صون السلم والأمن الدوليين تزداد وضوحا، وهذا الدور ضروري في سياق عالمي صعب يتسم بنشوء تهديدات وتحديات جديدة يجب على المنظمة العالمية أن تستجيب لها. ومن الواضح أن تعزيز سيادة القانون – على وجه الخصوص عن طريق الوفاء بالالتزامات الدولية وتنفيذ معاهدات نزع السلاح وعدم الانتشار – ملح اليوم على نحو خاص.

والصعاب المستمرة تعترض عملية نزع السلاح المتعددة الأطراف. ومن الأكيد أن نهاية النظام العالمي ذي القطبين جعلت من الممكن إنهاء توازن الرعب، ولكنها لم تتمكن من إيجاد المناخ المأمول فيه، مناخ السلام والثقة. وفي الواقع أن لخطر انتشار أسلحة الدمار الشامل، المرتبط على نحو خاص بتهديد حيازتها من قبل مجموعات إرهابية، عبئا ثقيلا على الأمن الدولي. والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن كان استجابة لهذا التحدي.

والمأزق في مؤتمر نزع السلاح، المحفل الوحيد للمفاوضات وصكوك نزع السلاح المتعددة الأطراف، يبعث على الإحباط. طوال السنوات الثماني المتعاقبة لم يتمكن المؤتمر من الشروع في العمل الموضوعي بسبب الافتقار إلى توافق الآراء على برنامج عمله. ولكن ذلك المأزق يجب ألا يردعنا عن مواصلة تقصي السبل والوسائل – التي تحظى بتوافق الآراء طبعا – لإعادته إلى المسار الصحيح.

ومن المؤسف أنه لم يُحرز تقدم في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين، وخصوصا بعد الفشل في تحقيق بدء سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعدم إبرام اتفاق على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وعدم اعتماد بروتوكول للتحقق لاتفاقية الأسلحة البيولوجية وفشل المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار.

ولا يزال بلدي، المغرب، ينتابه القلق على الحالة في الشرق الأوسط ويأسف لأن إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في تلك المنطقة يعارضه بلد واحد لم يصبح بعد طرفا في معاهدة عدم الانتشار ويرفض أن يخضع مرافقه النووية للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

والتزام بلدي بنزع السلاح العام والكامل وبعدم الانتشار النووي ينبع من اقتناعه القوي بأن الأمن الدولي يتوقف إلى حد بعيد على إعطائنا مكان الصدارة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لمنفعة شعوب العالم.

أخيرا، نود أن نذكّر بأهمية البدء السريع لسريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وأن نعيد بيان تأييدنا للشروع في مفاوضات ترمي إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

السيدة غاياتري (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): في سنة ٢٠٠٠ وافقت كل الدول الأطراف في معاهدة عدم

انتشار الأسلحة النووية على مجموعة من الخطوات العملية لبذل الجهود المنتظمة والتدريجية ابتغاء تحقيق نزع السلاح النووي. ولكن ماذا حدث بعد ذلك بخمس سنوات؟ توجهت الدول الحائزة للأسلحة النووية عكس ذلك الاتفاق. والأسوأ من ذلك أن إحدى تلك الدول قالت إن نزع السلاح النووي لم يعد قائما وإنه جزء من التاريخ.

نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي يدعم بعضهما بعضا. والالتزامات والتعهدات حيال هاتين المسألتين ينبغي تنفيذها بطريقة متوازنة بدون المساس بأي منهما. وفي هذا السياق، فيما يتعلق بالتعهدات والالتزامات المتعلقة بالمؤتمرين الاستعراضيين لمعاهدة عدم الانتشار لسنة ١٩٩٥ ولسنة ٢٠٠٠، نرى من الناحية الأساسية أن المجتمع الدولي فعل لتنفيذ أحكام عدم الانتشار النووي أكثر مما فعله لتنفيذ الأحكام المتعلقة بنزع السلاح النووي.

ثمة بعض التطورات الإيجابية فيما يتعلق بتنفيذ أحكام عدم الانتشار. واصلت الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بصفتها السلطة المختصة، الاضطلاع بمسؤوليتها بمقتضى نظامها الأساسي في مجال التحقق من امتثال الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار وضمان ذلك الامتثال لاتفاقات الضمانات التي التزمت بها، وفاء بتعهداتها بموجب المادة الثالثة.

وفعالية ضمانات الوكالة الدولية تم تقديرها وتقييمها؛ وأدى ذلك إلى تنفيذ اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكول الإضافي النموذجي. ومن الدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار لا يوجد سوى ٣٧ دولة لم تجعل اتفاق الضمانات الشامل مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية ساري المفعول؛ ووقعت ١٠٢ من الدول الأطراف على بروتوكولات إضافية.

وبقطع النظر عن مركز جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، فإنها لم تُحمل على الامتثال لتعهداتها بمقتضى المعاهدات. وأعلنت ليبيا أنها تخلت عن تطلعها إلى حيازة الأسلحة النووية، ومنذ ذلك الوقت قامت بالامتثال. خلال السنوات الثلاث الماضية كانت الوكالة الدولية منشغلة مع إيران لضمان امتثالها التام عقب الكشف عن مرفق التخصيب غير المعلن عنه.

وابتغاء تعزيز التعاون والسعي إلى حلول مقبولة لدى كل المعنيين في ميدان مسائل عدم الانتشار، اتُخذت عدة مبادرات من قبيل البرنامج التعاوني للحد من الخطر والمبادرة العالمية للحد من التهديد والقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الذي اتخذه مجلس الأمن.

ولكن في هذه الأثناء حدثت بعض التطورات السلبية المتعلقة بنزع السلاح النووي. تم استبقاء حوالي ثلاثين ألف سلاح نووي، كثير منها موضوع في حالة التأهب، بما يصاحب ذلك من المجازفة بالاستعمال غير المقصود أو غير المرخص به، مما لا يمكن أن يُنكر أنه إمكانية مروعة. والإعلانات الأحادية عن المصالح الأمنية الوطنية، القائمة على أساس إضفاء المشروعية على الأسلحة النووية، في الاستراتيجيات أو المذاهب الأمنية لبعض الدول الحائزة للأسلحة النووية، ستوجد سباقا آخر في التسلح النووي وستديم سياسة الردع النووي.

وجرت محاولات منتظمة لفصل العلاقة بين عدم الانتشار ونزع السلاح النووي، اللذين رأت الوثيقة الختامية الصادرة عن المؤتمر الاستعراضي لمعاهدة عدم الانتشار لسنة ٢٠٠٠ أنهما يعزز بعضهما بعضا NPT/CONF.2000/28 ((parts I and II)، ص ١٨)، مع تركيز حصري على عدم الانتشار، مما فاقم من حدة التمييز والحالات غير المستدامة من الكيل بمكيالين.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي فُتحت للتوقيع والتصديق في ١٩٩٦، لم يبدأ سريانها بعد. وكلما استغرق تأخير ذلك وقتا أطول ازداد احتمال أن تستأنف التجارب وأن تصبح نكسة كبيرة في جهود كبح التحسين النوعي للأسلحة واستحداث أنواع جديدة من الأسلحة.

واستئناف المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لم يبدأ بعد، على الرغم من أنه يشكل الخطوة الحيوية التالية في جدول أعمال نزع السلاح المتعدد الأطراف. وقد أحبط إبرامها فرض شروط مسبقة يتعذر قبولها تتعلق بالتحقق.

ولا تتضمن معاهدة موسكو سنة ٢٠٠٢ أي التزام بتدمير الأسلحة التي لم تعد موزوعة فيما يخص العمليات أو بجعلها غير قابلة للاستعمال. ومن سوء الحظ أن التخفيض في مستوى الوزع أو المركز العملياتي لا يمكنه أن يكون بديلا من التخفيضات المتعذر إلغاؤها في الأسلحة النووية ومن إزالتها التامة. والالتزامات بمقتضى معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية لها آثار سلبية من ناحية استحداث ووزع منظومات القذائف الدفاعية المضادة للقذائف التسيارية والسعي إلى امتلاك تكنولوجيا عسكرية متطورة من الممكن وزعها في الفضاء الخارجي.

ومسألة الأسلحة النووية غير الاستراتيجية لا تزال مبعث قلق، بسبب إمكانية نقل هذه الأسلحة وإمكانية وضعها بالقرب من مناطق الصراع. ويعني ذلك أن من الممكن أن تستعمل بسرعة في القتال وأنه يُحتمل احتمالا كبيرا أن هناك تفويضا مسبقا بالصلاحية في استعمالها في حالة الصراع أو أن تُستعمل استعمالا وقائيا مبكرا غير مرخص به أو غير متعمد.

وختاما، على الرغم من أن الخطوات العملية الـ ١٣ غير ملزمة قانونا، فإنه تنبغي إعادة التأكيد عليها وأن تُستعمل بوصفها أفضل أداة لقياس جهود الدول الحائزة للأسلحة النووية لإحراز التقدم في الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة.

السيد دي ألبا (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): كانت لوفد المكسيك فرصة التناول ببعض الإسهاب لمسألة نزع السلاح النووي خلال المناقشة العامة. ولذلك، أود الآن أن أستفيد من الطريقة التفاعلية التي نتبعها للتأكيد على جانبين أو ثلاثة جوانب على وجه الدقة.

أولا، أعيد بيان خيبة أمل الوفد المكسيكي بسبب عدم إحراز التقدم في المفاوضات في المؤتمر الاستعراضي للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. مما لا ريب فيه أننا أضعنا فرصة قيّمة لإحراز التقدم بشأن مسائل نفهم أنها من أولويات كل الدول الأعضاء. وأضعنا أيضا فرصا في المفاوضات في سياق هيئة نزع السلاح. وكأنما ذلك لم يكن كافيا، فُقِدت أكبر فرصة حينما عجز رؤساء دولنا أو حكوماتنا عن التوصل إلى اتفاق على صياغة موضوعية في المؤتمر الذي عقدته الجمعية العامة مؤخرا.

أوجه الإخفاق هذه يزيد من تعقّدها سوء تفسير أو الخطأ في تفسير معنى الإرادة السياسية لدى الدول الأعضاء وتوافق الآراء. أود أن أتناول الآن هذه المسألة. أعتقد أن الإرادة السياسية تفصح عنها أغلبية، وليس أقلية، من الدول. ولذلك يصعب علي أن أصغي إلى بيانات تتحدث عن الافتقار إلى الإرادة السياسية. أعتقد أن الإرادة السياسية موجودة في هذه القاعة: لدى الأغلبية إرادة سياسية على التحرك قدما. وأجد أن من الصعب فهم فكرة أن توافق الآراء هدف مرغوب فيه بينما شاهدنا كيف أُسيء استعمال هذا المفهوم. والنظام الداخلي للجمعية العامة لم يتضمن

عبارة توافق الآراء. وتوافق الآراء عملية ظلت الدول الأعضاء تنميها بهدف تعبئة الإرادة الجماعية لصوغ الالتزامات المتعلقة بمسائل أساسية. ويجب ألا تغيب تلك الحقيقة عن نظرنا. ولم تكن فكرة توافق الآراء هي التوصل إلى اتفاقات قائمة على الحد الأدنى المشترك. بل كان الهدف استعماله لتحقيق أكبر تأييد ممكن لأي مبادرة معينة، دائما لصالح الأغلبية. ولا أعتقد أن ذلك هو ما يحدث الآن. فقد أسيء استخدام فكرة توافق الآراء، وذلك يعوق عملنا. ومؤتمر نزع السلاح مثال على ذلك.

وشهدت هذه السنة عددا من ممارسات التفاوض، بما في ذلك مؤتمر الدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها، المعقود في تلاتيلولكو، بالمكسيك. وأثبت ذلك التجمع أننا قادرون على المضي إلى أبعد من اتفاقات الحد الأدنى المشترك، وعلى إحراز تقدم لمنفعة البشرية جمعاء والتفاوض بشأن صكوك واتفاقات جوهرية، ليس على المستوى الحكومي فحسب، بل التعاون وجها لوجه مع المجتمع المدني. وأعتقد أن جميع المشاركين في مؤتمر المكسيك قد وجدوا أن تلك هي الحالة. وأسفر المؤتمر عن وثيقة قوية من شأنها الدفع بجدول الأعمال إلى الأمام وتشجيع إقامة مستوى رفيع من التعاون والتفاهم بين جميع الدول التي رفضت الخيار النووي.

إن القضاء على الأسلحة النووية يمثل الإرادة السياسية للأغلبية، ويجب ألا نسمح لأنفسنا بأن يتلاعب بنا البعض لنعتقد أن ذلك الهدف غير واقعي أو غير عملي. وقد بدأت بعض البلدان تحشد طاقاتها بالفعل. وبدأنا فعلا مناقشة عدد من الخيارات خلال دورة اللجنة الأولى هذه، لأننا نعتقد أن الحالة الراهنة ليست مقبولة. ونعتقد أن لدينا خيارات. ونعتقد أننا، في ظل أفضل الظروف، منفتحون للنظر في خيارات من شأنها أن تمكننا من مفارقة الحالة الراهنة. ويجب أن نمضي إلى الأمام وفق خطة للقضاء على هذه الأسلحة و، بالطبع، معالجة مهام نزع السلاح الأخرى ذات الأهمية المماثلة، ولاسيما عدم الانتشار. ويجب ألا نغلق الباب أمام أي خيارات.

وقد تلقت المكسيك دعما لا يقدر بثمن في عقدها مؤتمر تلاتيلولكو المعني بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية. وخلال دورة اللجنة الأولى هذه يجب أن نبني على الإسهامات التي قدمتها في ذلك الإطار الدول الأعضاء والمنظمات غير الحكومية بل والسيد محمد البرادعي، الحائز لجائزة نوبل للسلام الآن، الذي شرّفنا بحضوره في تلاتيلوكو. ويجب على الوفود أن تأخذ تلك الإسهامات في الحسبان.

ختاما، أود أن أشير إلى أنه يجب علينا، ونحن نعمل لاستنباط وسائل بديلة لدفع جدول أعمالنا إلى الأمام، أن نكون شاملين للجميع وشفافين وديمقراطيين؛ ونحن لا ندعو إلى المواجهة. سنكون منخرطين في ممارسة فكرية، هي سياسية في الأساس – ممارسة عبرت عنها بوضوح الخطابات التي أدلى بها كل واحد من رؤساء دولنا أو حكوماتنا قبل بضعة أسابيع في الجمعية العامة.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نشرع الآن في عرض مشاريع القرارات والمقررات.

السيد حميدون (ماليزيا): يشرف وفدي أن يعرض مشروع القرار المعنون ”متابعة فتوى محكمة العدل الدولية بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها“، الذي سيصدر بوصفه الوثيقة A/C.1/60/L.46.

وقد قدمت مشروع القرار الوفود التالية: الأردن، إكوادور، إندونيسيا، أوروغواي، إيران (جمهورية – الإسلامية)، باكستان، بروني دار السلام، بنغلاديش، بوليفيا، بيرو، تايلند، تيمور – ليشتي، جامايكا، الجزائر، الجماهيرية العربية الليبية، الجمهورية العربية السورية، جمهورية لاو

الديمقراطية الشعبية، زامبيا، زمبابوي، ساموا، سري لانكا، سنغافورة، سيراليون، شيلي، العراق، غواتيمالا، الفلبين، فييت نام، قطر، كوستاريكا، الكونغو، الكويت، كينيا، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، ملاوي، المملكة العربية السعودية، ميانمار، نيبال، نيكاراغوا، الهند، اليمن.ويعرب وفدي عن امتنانه لجميع المقدمين والوفود الأخرى التي ستشارك في تقديم النص.

ويود وفدي والمقدمون الآخرون لمشروع القرار أن يعربوا عن تقديرهم للأمين العام على تقريره عن البند ٩٧ من جدول الأعمال (ف)، الوارد في الوثيقة A/60/122. وقد انتبهنا للملاحظات الواردة فيه. ونشكر الدول الأعضاء التي قدمت معلومات عملا بالقرار ٨٣/٥٩.

إن الفتوى بشأن مشروعية التهديد بالأسلحة النووية أو استعمالها التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٩ تموز/يوليه ١٩٩٦، تظل قرارا تاريخيا موطد العزم في ميدان نزع السلاح النووي. ويشكل قرار المحكمة، وسيظل يشكل، دعوة من مصدر موثوق إلى تخليص العالم من الأسلحة النووية. وما خلصت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع بأن هناك التزاما قائما بالسعي، بنية صادقة، إلى إجراء مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي بجميع جوانبه في ظل رقابة دولية صارمة وفعالة، وبالوصول بهذه المفاوضات إلى نتيجة، يعاد التأكيد عليه مرة أخرى في الفقرة ١ من منطوق مشروع القرار. وفي حين أن قرار محكمة العدل الدولية الصادر بالإجماع يتسق مع الالتزام الرسمي للدول الأطراف بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإنه ليس قاصرا على الدول الأطراف في المعاهدة. بل هو إعلان عالمي بدرجة عالية.

وتشدد الفقرة ٢ من المنطوق على واجب جميع الدول في إجراء مفاوضات تؤدي إلى نزع السلاح النووي واختتام تلك المفاوضات بصورة ناجحة. ويرى مقدمو مشروع القرار أن ذلك القرار الصادر عن محكمة العدل الدولية يجب أن تتلوه أعمال ملموسة من جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. وإلى جانب تلك الإعلانات الهامة، تضمن النص التعديلات اللازمة للتحديث الفني وهو يشمل فقرة جديدة في الديباجة، الفقرة الثالثة عشرة، ونصها

”وإذ تُعرب عن أسفها إزاء إخفاق مؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠٠٥ في الوصول إلى اتفاق بشأن أي من المسائل الموضوعية“.

كانت هذه السنة مخيبة للآمال في مجال نزع السلاح النووي. ففي أيار/مايو الماضي فشلت الدول الأطرف في معاهدة عدم الانتشار في التوصل إلى اتفاق على أي مسائل موضوعية في المؤتمر الاستعراضي للمعاهدة. وتمثلت إحدى الانتكسات الرئيسية في عدم التوصل إلى أي اتفاق بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. ولا يزال مؤتمر نزع السلاح يواجه مأزقا، بينما لم تتمكن هيئة نزع السلاح مرة أخرى من الاتفاق على جدول أعمال في هذه السنة. والإطار العالمي لنزع السلاح وعدم الانتشار في حالة تغير دائم. والدول الحائزة للأسلحة النووية تواصل تحديث أسلحتها النووية الموجودة، ولا تزال المخزونات الكبيرة من الأسلحة النووية في ترساناتها. ومن المحزن أن عددا من الدول النووية اختارت التخلي عن التزاماتها والنكوص والتدابير الانفرادية، بدلا من التعددية والحلول المتفق عليها على الصعيد المتعدد الأطراف.

تلك هي بعض التحديات الرئيسية التي إذا ما تركت بدون كابح، يمكن أن تؤدي إلى زعزعة السلم والأمن

العالمي، وكذلك زيادة مخاطر حدوث استخدام القوة على نحو انفرادي أو وقائي.

ويرى مقدمو مشروع القرار أن عليهم أن يُذَكِّروا مرة أخرى بالوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والتي تشدد على علو شأن هدف نزع السلاح الذي ما زال صالحاً اليوم. وهذا الهدف ما زال بعيد المنال. والدول الأعضاء قد اتفقت في الدورة الاستثنائية الأولى على أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر على البشرية وبقاء الحضارة الإنسانية. وفي هذا الصدد، نناشد كل الدول الأعضاء لكي تبدأ في مفاوضات تفضي إلى نزع السلاح النووي الكامل والالتزام الواضح من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية بتحقيق الإزالة الكاملة لترساناتها النووية. ونحث كل الدول لكي تعمل بشكل وثيق وبناء من أجل انعقاد الدورة الاستثنائية الرابعة للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح. ومن الأهمية بمكان أن يهيئ المجتمع الدولي تلك الفرصة لتجديد وتنشيط البيئة المؤاتية لمزيد من التقدم في عملية نزع السلاح النووي على مستوى العالم وإيجاد بيئة جديدة لذلك.

والتحدي الذي يواجهه المجتمع الدولي في تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية قد أصبح أقوى من ذي قبل، ويتطلب التزامنا الكامل وغير المشروط بالأهداف التي حددناها لأنفسنا. والعالم قد توصل إلى معاهدات قانونية تحظر استخدام أسلحة أخرى للدمار الشامل أو التهديد باستخدامها أو إنتاجها. وفي العام الأخير، شاهدنا تطورات هامة وتقدماً مطرداً فيما يتصل باتفاقية الأسلحة البيولوجية ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمناطق الخالية من الأسلحة النووية، ومع ذلك، يبقى الهدف النهائي المتمثل في القضاء على الأسلحة النووية بعيد المنال. وعلينا أن نظل ملتزمين بتحقيق ذلك الهدف. ونتفق مع الأمين العام أنه ”يجب علينا القيام بتنشيط أطرنا المتعددة الأطراف... لمواجهة الخطر المتزايد للانتشار التدريجي“ (A/59/2005، الفقرة ٨٥). ولا يمكن أن نسمح باستمرار حيازة هذه الأسلحة إلى أجل غير مسمى؛ أو أن نسمح للهاجس المتسلط بشأن هذه الأسلحة بأن يقوض أهدافنا شيئاً فشيئاً. ولا يمكن أن نسمح لمخلفات الحرب الباردة بأن تظل تطاردنا.

ويجب أن يظل نزع السلاح النووي مسألة ذات أولوية قصوى في جدول الأعمال العالمي، ويجب ألا يُنَحَّي جانباً أو أن يُهَمَّش. ويجب أن نتناول المسائل التي تواجه نزع السلاح بطريقة شاملة وبناءة ومتوازنة. ولا بد من تنفيذ خطوات عملية وبذل جهود منجية تدريجية. ومحك الاختبار أمامنا هو التوصل إلى توافق آراء وتوفر الإرادة السياسية للمضي قدماً، رغم اختلاف آرائنا وتباين مصالحنا انطلاقاً من مواقف فردية. وعلى الحكومات أن تدعم الجهود المتعددة الأطراف التي ترمي إلى جمع كل البلدان معاً لإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية – وهو جهد متعدد الأطراف من أجل إنقاذ البشرية ومستقبل الحضارة الإنسانية. ويجب حفظ وتعزيز حيوية التعددية والحلول المتفق عليها بشكل تعددي في إطار معالجة المسائل المتصلة بنزع السلاح والأمن الدولي.

ومن خلال تقديم مشروع قرار بشأن هذا البند لكي تنظر فيه الدول الأعضاء للسنة العاشرة على التوالي، يثق وفدي والمقدمين الآخرين بأنه سيظل يحظى بدعم أغلبية كبيرة. ونحن على ثقة بأن الدول التي تدعم المفاوضات متعددة الأطراف سوف تستجيب لآراء الأغلبية الساحقة داخل وخارج الجمعية العامة وسوف تسعى للانضمام إلينا في مسعانا الجماعي لبلوغ هدف القضاء على الأسلحة النووية.

السيد كوروب (الهند) (تكلم بالانكليزية): طلبت الكلمة لعرض مشروعي قرارين قدمتهما الهند في إطار المجموعة ١.

يشرفني، أولاً، أن أتولى عرض مشروع القرار المعنون ''اتفاقية حظر استعمال الأسلحة النووية''، نيابة عن مقدميه. ومشروع القرار الذي سيصدر بوصفه الوثيقة A/C.1/60/L.54، يشدد على أن استعمال الأسلحة النووية يمثل أخطر تهديد لبقاء البشرية.

وقد أكد مؤتمر قمة عدم الانحياز الأخير المعقود في كوالالمبور في عام ٢٠٠٣، على الخطر الكامن ضد البشرية الذي يمثله استمرار وجود الأسلحة النووية واستخدامها المحتمل أو التهديد باستخدامها. وخطر استخدام الأسلحة النووية من جانب الدول والأطراف من غير الدول سيظل قائماً ما دامت دول معينة تدعي أن لها حق خالص لحيازة الأسلحة النووية بصفة دائمة إلى أن تشعر بأن ثمة مبرر لاستخدامها، أو التهديد بذلك. ونعتقد أنه ينبغي للدول أن تعيد توجيه مذاهبها النووية من خلال الالتزام بعدم البدء باستخدام الأسلحة النووية وبعدم استخدامها، على أن يدعم ذلك اتفاق ملزم قانوناً. وينبغي أن يكون ذلك الأمر ممكن التنفيذ اليوم – حيث تتعاون القوى الكبرى بشكل أكبر فيما بينها – أكثر مما كان في عام ١٩٨٢، عندما طُرِحت هذه الفكرة لأول مرة.

وكانت محكمة العدل الدولية في فتواها التاريخية عام ١٩٩٦، قد جعلت القانون الإنساني الدولي قابلاً للتطبيق على استخدام الأسلحة النووية. وأعربت المحكمة عن اقتناعها بأن اتفاقاً متعدد الأطراف يحظر استخدام الأسلحة النووية من شأنه أن يعزز الأمن الدولي ويهيئ مناخاً مؤاتياً للمفاوضات يفضي إلى القضاء على الأسلحة النووية.

ويجب أن نتخذ خطوات حاسمة، جماعياً، لدعم صك ملزم قانوناً يحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها – كإجراء مؤقت إلى أن نتوصل إلى اتفاق بشأن عملية مرحلية لإزالة الأسلحة النووية. وهذا من شأنه أن يقلل أهمية الأسلحة النووية في الحفاظ على الأمن ويسهم في إحداث تغييرات في المذاهب والسياسات والتوجهات والمؤسسات، وهي التغييرات المطلوبة إيذاناً بإقامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية وخال من العنف.

ويؤكد منطوق مشروع القرار على مطالبة مؤتمر نزع السلاح بأن يبدأ في إجراء مفاوضات من أجل التوصل إلى اتفاق بشأن اتفاقيات دولية تحظر استعمال الأسلحة النووية أو التهديد باستعمالها. والتصويت الإيجابي على مشروع القرار هذا سيكون تصويتاً من المجتمع الدولي لصالح اتخاذ خطوة حاسمة نحو إزالة الأسلحة النووية.

والآن، يشرفني أن أعرض مشروع القرار بشأن ''تخفيض الخطر النووي'' نيابة عن الهند ومقدميه الآخرين. ومشروع القرار الذي سيصدر بوصفه الوثيقة A/C.1/60/L.52، يتضمن بعض المقترحات المتواضعة والبراغماتية من أجل سلامة وأمن البشرية. ويدعو مشروع القرار إلى استعراض المذاهب النووية وإلى العمل على اتخاذ خطوات فورية للتقليل من أخطار استخدام الأسلحة النووية بشكل غير مقصود وعارض. وإن احتمال وقوع النظم والمكونات في أيدي أطراف من غير الدول يزيد من المخاطر الحالية. وقد ارتأى كثير من الخبراء الاستراتيجيين أن العديد من الإجراءات المقترحة في مشروع القرار هذا قابل للتنفيذ في ظل الظروف الحالية، بما في ذلك تخفيض حالة التأهب لدى القوات النووية من أقصى حالات الاستنفار التي هي عليها في الوقت الحالي.

وفي عام ١٩٧٨، وافق سائر أعضاء الأمم المتحدة بالإجماع على أن الأسلحة النووية تشكل أكبر خطر تتعرض له البشرية وبقاء الحضارة. كما اتفق المجتمع الدولي على أن اتخاذ إجراءات ناجعة لنزع السلاح النووي ومنع اندلاع حرب نووية من الأمور ذات الأولوية القصوى. والآن، وبعد أكثر من عقد ونصف العقد على انتهاء الحرب الباردة، فإن مفهوم التدمير الأكيد المتبادل أمر لا يمكن احتماله عالمياً. وفكرة أن الحرب النووية لن ينتصر فيها أحد – ويجب ألا تنشب أبداً – أصبحت تحظى بالقبول الآن كحكمة تقليدية. ولذلك، يعد اتخاذ إجراءات للحد من الأخطار النووية مطلباً أساسياً لضمان مصالحنا الأمنية الجماعية، ريثما يتم نزع السلاح النووي. ويشير مشروع القرار إلى التوصيات السبع الواردة في تقرير المجلس الاستشاري لمسائل نزع السلاح لعام ٢٠٠١، التي من شأنها أن تقلل إلى حد كبير من خطر اندلاع الحرب النووية، بما في ذلك تعزيز الحوار بشان الأمن الجماعي، وإنهاء حالة التأهب للأسلحة النووية، واستعراض المذاهب النووية، وزيادة التخفيضات في الأسلحة النووية التكتيكية، وزيادة الشفافية وتهيئة مناخ مؤات لنزع السلاح من خلال برامج التوعية والتدريب والتحضير لعقد مؤتمر دولي كبير لتحديد سبل إزالة الخطر النووي.

إن التصويت الإيجابي لصالح مشروع القرار هذا سيكون تأكيداً جديداً من المجتمع الدولي للحاجة إلى اتخاذ خطوات حاسمة للحد من الخطر النووي.

السيدة دارلو (نيوزيلندا) (تكلمت بالانكليزية): طلبت الكلمة اليوم لعرض مشروع قرارنا بشأن المنطقة الخالية من الأسلحة النووية في نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة، الذي تشترك في تقديمه البرازيل ونيوزيلندا، وسيصدر بوصفه الوثيقة A/C.1/60/L.12.

ثمة رمز كبير لنبذ المجتمع الدولي لأسلحة الدمار الشامل يتمثل في انتشار المناطق الخالية من الأسلحة النووية بامتداد كتلة اليابس في العالم واحتمال أن تحقق مزيداً من الانتشار. ويمكن أن يُنظر إلى المناطق الخالية من الأسلحة النووية باعتبارها من تدابير نزع السلاح، حيث أنها توفر حافزا للدول الحائزة للأسلحة النووية أو الطامحة في حيازتها على الانسحاب من الخيار النووي، ويمكن أن تسهم أيضا في جهود عدم الانتشار. ولقد رحبنا بمبادرة المكسيك لعقد المؤتمر الأول للدول الأطراف في معاهدات إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية والدول الموقعة عليها في نيسان/أبريل. وأتاح ذلك المؤتمر فرصة ثمينة لاستكشاف سبل تعزيز الاتصال والتعاون داخل هذه المناطق وبينها. ومن شأن إخلاء نصف الكرة الجنوبي من الأسلحة النووية أن يسهل التنسيق والتعاون بين المناطق الخالية من الأسلحة النووية في مجالات مثل التحقق والامتثال ونزع السلاح.

لقد تم اعتماد مشاريع القرارات المعنية بهذا البند بأغلبيات ساحقة في السنوات الماضية، ونأمل أن يحدث ذلك مرة أخرى. ونحن نفهم أن الدول التي تعارض النص قلقة من أن حرية ملاحتها في أعالي البحار سيقوضها إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية تشمل نصف الكرة الجنوبي بأكمله. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد مجددا أن مشروع القرار يسلم تحديدا بالحقوق والواجبات ذات الصلة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار.

السيد نجفي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم اليوم لأعرض مشروع مقرر ومشروع قرار جديد.

الأول هو مشروع المقرر A/C.1/60/L.5، المعنون ”القذائف“. ومقدمو مشروع المقرر هم: إندونيسيا وإيران ومصر. ومنذ إدخال هذا البند في جدول أعمال الجمعية

العامة عام ١٩٩٩ وثمة تأييد متزايد لمعالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها ضمن إطار الأمم المتحدة.

لقد تمكن فريق الخبراء الحكوميين الأول من اعتماد التقرير (A/57/229) – وهو أول تقرير من هذا النوع في تاريخ الأمم المتحدة – الذي تم فيه التناول الشامل لمسألة القذائف من جميع جوانبها. ولقد فتح نجاح الفريق الأول آفاقا لاستكشاف المزيد من السبل والوسائل المتعلقة بهذه المسألة داخل الأمم المتحدة.

ولسوء الطالع، أنهى فريق الخبراء الحكوميين الثاني أعماله دون أن يحقق النجاح الذي حققه الفريق الأول. وأعلن الأمين العام، في تقريره المقدم إلى الجمعية العامة (A/59/278)، أنه بالنظر إلى الطابع المعقد لهذه المسألة لم يتوصل الفريق إلى توافق في الآراء بشأن إعداد تقرير نهائي. وأظهرت تلك الحالة مرة أخرى أن التعامل مع المسألة المعقدة الخاصة بالقذائف يتطلب مزيدا من الإعداد وتنظيما واسعا وتوقيتا مناسبا وجهدا كبيرا منا جميعا.

ولذلك فإن قرار العام الماضي، القرار ٦٧/٥٩، الذي حصل على تأييد ١١٩ بلدا واتخذته الجمعية العامة في ٣ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، قد ركز على تحديد الخطوات المقبلة التي تهدف إلى معالجة مسألة القذائف في إطار الأمم المتحدة. ولقد طلب القرار، في الفقرة ٣ من المنطوق، إنشاء فريق ثالث من الخبراء الحكوميين في عام ٢٠٠٧ وأن تكون ولايته أدق تحديدا، كي ”يواصل البحث عن السبل والوسائل اللازمة للقيام، في إطار الأمم المتحدة، بمعالجة مسألة القذائف من جميع جوانبها، بما في ذلك تحديد المجالات التي يمكن التوصل فيها إلى توافق في الآراء“.

وفي الوقت ذاته، طلبت الفقرة ٢ من نفس القرار أن يعد الأمين العام تقريرا بدعم من مستشارين مؤهلين ومن معهد الأمم المتحدة لبحوث نزع السلاح وأن يقدمه في عام ٢٠٠٦. وسوف يركز التقرير على تحديد المجالات التي يمكن التوصل فيها إلى توافق في الآراء. ونعتقد أن تقريرا للأمم المتحدة مثل هذا سيكون بمثابة دراسة متعمقة وهامة لهذه المسألة، ودون إلزام الدول بنتائجه يمكن أن يكون مفيدا للدول الأعضاء. ومن الممكن، بصفة خاصة، أن يكون مادة مفيدة للفريق الثالث من الخبراء الحكوميين.

وعلى أساس القرار ٦٧/٥٩، ما فتئت الأمانة العامة تتخذ تدابير تحضيرية وتم تخصيص الميزانية اللازمة للأنشطة التي نص عليها القرار. ولأنه لم تحدث تطورات محددة منذ اتخاذ القرار في العام الماضي، وعملا بتوصيات الجمعية العامة بشأن تحسين وسائل العمل، قرر مقدمو القرار هذا العام تقديم مشروع مقرر بدلا من مشروع قرار وأن يطلبوا مجرد إدراج بند بعنوان ”القذائف“ في جدول الأعمال المؤقت للدورة الحادية والستين للجمعية العامة. ونأمل أن تتمكن الوفود من تأييد مشروع المقرر، كما أيدت مشاريع القرارات ذات الصلة في السنوات السابقة.

وأود الآن أن أعرض على اللجنة، للمرة الأولى، مشروع قرار بعنوان ”متابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمري الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠“، والذي سيصدر بوصفه الوثيقة A/C.1/60/L.38.

إن معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي حجر الزاوية لنزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي من جميع جوانبه، كان الغرض الأصلي لها أن تبقى في حيز النفاذ لمدة ٢٥ عاما. ومدَّد مؤتمر المعاهدة لعام ١٩٩٥ مدة نفاذ هذه المعاهدة في صفقة من الاتفاقات والالتزامات، خاصة التزام الدول الحائزة للأسلحة النووية ”ببذل جهود منتظمة وتصاعدية يحدوها العزم من أجل تخفيض الأسلحة

النووية على الصعيد العالمي، على أن تكون الأهداف النهائية من ذلك هي إزالة تلك الأسلحة''، (NPT/CONF.1995/32 (الجزء الأول)، صفحة ١٢)، واعتمد المؤتمر قرارا بشأن الشرق الأوسط.

ولمتابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح، اتفق مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ بتوافق الآراء على ١٣ خطوة عملية لبذل جهود منهجية وتصاعدية من أجل تنفيذ المادة السادسة من المعاهدة والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المعني بمبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ولكن، وبعد مرور ١٠ سنوات على التمديد غير المحدود للمعاهدة ومرور ٣٥ عاما على بدء نفاذ المعاهدة، ما زال يتعين تنفيذ الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي. ولقد أعرب المجتمع الدولي في مناسبات عديدة عن قلقه إزاء عدم تقدم الدول الحائزة للأسلحة النووية في إتمام إزالة ترساناتها النووية من أجل نزع السلاح النووي. ويتم أيضا الإعراب عن شواغل جادة بشأن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، وهو ما يتعارض مع التعهدات التي قدمتها الدول الحائزة للأسلحة النووية عند إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بأن هذه المعاهدة ستحول دون تحسين الأسلحة النووية الحالية وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

إن مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥، الذي كان يُفترض أن يستعرض الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي، قد فشل إلى حد كبير بسبب محاولات تقويض التزامات نزع السلاح في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، لا سيما الخطوات العملية المعتمدة في مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠. ودرجت الجمعية العامة، تقليديا، بعد كل مؤتمر استعراضي للمعاهدة على اتخاذ قرار يتضمن رد فعلها على نتائج المؤتمر. وبالنظر إلى الشواغل الخطيرة التي أعربت عنها وفود عديدة خلال مؤتمر قمة الجمعية العامة والمناقشة العامة إزاء إخفاق مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٥، فإن جمهورية إيران الإسلامية مقتنعة بضرورة متابعة الأمم المتحدة لتنفيذ الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي. وكما اقترح رئيس إيران، فإن أحد السبل الممكنة لذلك هو ''تكليف لجنة مخصصة بإعداد وتقديم تقرير شامل عن الآليات والاستراتيجيات المحتملة لنزع السلاح [النووي] الكامل'' (A/60/PV.10، الصفحتان ٩ و ١٠).

وبالتالي فإن وفد جمهورية إيران الإسلامية، تمشيا مع اقتراح رئيسها، يتشرف بأن يتولى عرض مشروع القرار المعنون ''متابعة الالتزامات في مجال نزع السلاح النووي المتفق عليها في مؤتمري الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة لعامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠''. ومشروع القرار غني عن البيان ومأخوذ في معظمه من الوثائق التي تم التوصل إليها بتوافق الآراء في المؤتمرات الاستعراضية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ونعتزم تنظيم مشاورات مفتوحة بشأن مشروع القرار، ونرحب بتقديم اقتراحات لتحسين نص مشروع القرار.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أذكِّر جميع الوفود مرة أخرى بأن الموعد النهائي لتقديم جميع مشاريع القرارات هو الساعة ١٨/٠٠ غدا، ١٢ تشرين الأول/أكتوبر. وبعد ظهر غد سنشرع في مناقشتنا المواضيعية بشأن موضوع أسلحة الدمار الشامل الأخرى والفضاء الخارجي.

رفعت الجلسة الساعة ١٧/١٠.